

● أخبار قصيرة



بوتين: روسيا ستحقق أهدافها في أوكرانيا إذا فشلت المفاوضات

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استعداد موسكو للتفاوض مع أوكرانيا والولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق سلام نهائي، محذراً من أن روسيا ستحقق أهداف عملياتها العسكرية إذا فشلت المحادثات. وقال بوتين، في مقابلة مع التلفزيون الرسمي الروسي، إن المفاوضات المرتقبة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦ ستتركز على ضمانات أمنية ضمن اتفاق شامل، وليس على إبرام هدنة مؤقتة. وشدد على ضرورة مناقشة الأمن الأوروبي بصورة شاملة، مشيراً إلى توافقه مع طرح المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف بشأن هذا الملف. وفيما يتعلق بإقليم دونيتسك، جدد بوتين رفضه المطالب الأوكرانية، معتبراً المنطقة جزءاً من الأراضي الروسية التاريخية. كما اتهم الدول الأوروبية بتصعيد الخطاب المعادي لروسيا، نافياً استعداد بلاده لخوض حرب مع أوروبا، مؤكداً أن موسكو تفضل الحلول التفاوضية إذا توافرت الظروف المناسبة.



مشادات في البرلمان الألباني ومطالب باستقالة راما

شهد البرلمان الألباني، الخميس، مشادات وتداقفا بين النواب، بعدما طالبت المعارضة بتعليق الجلسة، متهمه الحكومة باستخدام العنف ضد المحتجين، عقب أسبوع من الاضطرابات في العاصمة تيرانا استمرت عن إصابة أكثر من ٣٠٠ شخص وتوقيف عشرات المتظاهرين. وتجسّع نواب المعارضة أمام منصة رئيس البرلمان، رافعين صوراً للمتظاهرين قائلين إن الشرطة أصابتهم، فيما اتهم زعيم المعارضة سالي بريشا الحكومة بفقدان الشرعية. في المقابل، اتهم الحزب الاشتراكي الحاكم المعارضة باستغلال الاحتجاجات للعودة إلى السلطة. وتتواصل الاحتجاجات الطلابية للمطالبة بزيادة الدعم للتعليم، بالتزامن مع تجدد الدعوات إلى استقالة رئيس الوزراء إيدي راما. ومن المقرر تنظيم تجمع وطني السبت، وسط تصاعد التوتر السياسي في البلاد.

السنغال.. إضراب مستمر ومشاركة ٩٠٪ من العمال

يتواصل الإضراب العام في السنغال، احتجاجاً على تراجع القدرة الشرائية، وظروف العمل، وعدم تنفيذ الاتفاقات الاجتماعية المبرمة مع الحكومة. وأعلنت الجبهة النقابية للدفاع عن العمل، التي تضم ١٣ منظمة نقابية، أن نسبة المشاركة بلغت ٩٠٪ خلال اليوم الأول، الأربعاء، ما أدى إلى اضطراب خدمات النقل والصحة والتعليم والطاقة والإدارات العامة. وشهدت العاصمة دكار توقف حافلات عن العمل، فيما اقتصرت الخدمات في بعض المستشفيات على الطوارئ، وأجبت عمليات جراحية ودروس تعليمية. وتطالب النقابات بتحسين الأجور، وصرف المستحقات المتأخرة، وتوسيع نطاق الإستفادة من بدل السكن، ورفع سن التقاعد من ٦٠ إلى ٦٥ عاماً، ومراجعة تعديلات قانون العمل.

أزمة الجمهورية تتفاقم

شبح الحرب الأهلية يطارد فرنسا.. وماكرون في مواجهة غضب الشارع

الوفاق/ تواجه فرنسا مرحلة حساسة على المستويين السياسي والاجتماعي، بعدما كشفت الاحتجاجات وأعمال العنف عن توترات متزايدة في العلاقة بين الدولة والمجتمع. وخلف مشاهد النهب والاشتبكات والغضب من غلاء المعيشة وتدهور الأوضاع الاجتماعية، تتكشف أزمة تتجاوز حدود الاضطرابات الأمنية لتضع سياسات الرئيس إيمانويل ماكرون أمام اختبار صعب. ومع تحذير رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق دومينيك دوفيليان من خطر انزلاق البلاد نحو الحرب الأهلية، تصاعد التساؤلات بشأن قدرة السلطة على احتواء التوترات، في وقت تتجه فيه إلى تشديد الإجراءات الأمنية وحظر احتجاجات في عدد من المدن. وبين خطاب رسمي يؤكد ضرورة حماية الجمهورية ومطالب شعبية تتعلق بالأوضاع المعيشية، ببرز سؤال جوهري: هل تستطيع الحكومة استعادة الاستقرار من دون معالجة الأسباب التي دفعت الغضب إلى الشوارع؟ إن ما يجري يضع ماكرون أمام تحدٍّ سياسي واجتماعي يتجاوز فرض النظام، ليشمل الاستجابة للمطالب الشعبية، وحماية الحريات، ومنع اتساع الانقسامات الداخلية.

شبح الحرب الأهلية.. تصدع الثقة بين الدولة والمجتمع

لا تقتصر خطورة الاضطرابات على مشاهد التخريب والاشتبكات، بل تمتد إلى العوامل التي تغذيها، وفي مقدمتها تراجع الثقة بالمؤسسات والشعور بالتهميش والضغط الاقتصادي. فالأزمات الداخلية قد تتفاقم عندما تتراكم الانقسامات السياسية والاجتماعية، وتراجع فرص الحوار، ويشعر المواطنون بأن مطالبهم لا تجد استجابة كافية. ولا يعني التحذير من الحرب الأهلية أن فرنسا تتجه حتماً إلى هذا السيناريو؛ إذ يتطلب مثل هذا الاستنتاج أدلة تتجاوز أعمال الشغب. لكنه يسلط الضوء على مخاطر اتساع الفجوة بين مؤسسات

الحكم وشرائح من المجتمع، خصوصاً عندما تتداخل الأزمات المعيشية مع المخاوف المتعلقة بالتعليم والمستقبل. ومن هنا، لا يمكن اختزال المشهد في المواجهات بين الشرطة والمحتجين. فمحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف ضرورية، لكن فهم أسباب الاحتقان يظل أساسياً لمنع تكراره. وأي معالجة تقتصر على احتواء الاضطرابات من دون معالجة جذورها قد تؤدي إلى هدوء مؤقت، فيما تبقى عوامل التوتر قائمة.

ماكرون والمقاربة الأمنية.. هل تكفي الإجراءات الصارمة لاستعادة الاستقرار؟

تبثّى الرئيس إيمانويل ماكرون خطاباً حازماً في مواجهة التصعيد، متهماً مجموعات من اليسار المتطرف بالسعي إلى إسقاط الجمهورية، ومؤكداً ضرورة التعامل بصرامة مع أعمال العنف والنهب. كما اتجهت السلطات إلى حظر احتجاجات في عدد من المدن، وتشديد الإجراءات الأمنية، وفرض حظر تجول ليلي في بعض المناطق. وتتحمل الدولة مسؤولية حماية المواطنين والممتلكات، لكن ذلك يضعها أمام تحدي تحقيق التوازن بين فرض القانون وحصول الحريات العامة. فالتدابير الأمنية، مهما كانت ضرورية في بعض الظروف، لا ينبغي أن تتحول إلى بديل عن المعالجة السياسية والاجتماعية. كما أن توسيع القيود على التظاهر يثير تساؤلات بشأن مدى تناسبها مع المخاطر القائمة، خصوصاً إذا شملت احتجاجات لا تتوافر أدلة على ارتباط جميع المشاركين فيها بأعمال العنف. ومن الضروري التمييز بين مرتكبي الجرائم والمواطنين الذين يمارسون حقهم في الاحتجاج السلمي. وبالتالي، فإن استعادة النظام لن تكون كافية وحدها لضمان الاستقرار؛ إذ يتطلب ذلك احترام القانون والحريات، وفتح قنوات للحوار تستوعب المطالب المشروعة. وإلا فقد يعود الهدوء إلى الشوارع من دون أن تنتهي الأزمة التي أدت إلى الاضطرابات.

غلاء المعيشة والأزمات الاجتماعية.. أسباب تتجاوز الشارع

ترتبط الاحتجاجات بمطالب اقتصادية واجتماعية تشمل ارتفاع تكاليف المعيشة والوقود والتدفئة، إلى جانب الاعتراض على أوضاع التعليم. وتمس هذه الملفات الحياة اليومية للمواطنين، وتؤثر في قدرتهم على تأمين احتياجاتهم وبناء مستقبل مستقر. وتتجاوز الضغوط الاقتصادية أثرها المباشر على دخل الأسر، لتؤثر في الثقة بالسياسات العامة. فعندما ترتفع تكاليف الحياة ولا يرى المواطن استجابة واضحة لمطالبه، يتزايد الإحباط وتراجع ثقته بقدرة المؤسسات على تحسين أوضاعه. وتحتاج معالجة هذه المشكلات إلى إجراءات محددة لتخفيف الأعباء المعيشية، ومراجعة السياسات المتعلقة بالطاقة، ومعالجة أوجه القصور في التعليم، إلى جانب إشراك الفئات المتضررة في مناقشة الحلول. ومن هنا، تصبح سياسات ماكرون موضع مساءلة بشأن مدى استجابتها للاحتجاجات الاجتماعية. فالمعيار ليس الوعود الحكومية، بل النتائج الملموسة التي تنعكس على حياة المواطنين وتحد من اتساع الفجوة بينهم وبين مؤسسات الدولة.

تحذير دوفيليان.. شبح الحرب الأهلية يفضح عمق أزمة الجمهورية

تكتسب تحذيرات رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق دومينيك دوفيليان خطورة متزايدة مع تصاعد الاضطرابات، إذ حذر من انزلاق البلاد نحو الحرب الأهلية، داعياً إلى حماية السلم الأهلي ورفضاً لتحويل العدالة إلى انتقام أو اتخاذ الإجراءات الاستثنائية ذريعة لتقييد الحريات. فحين يصبح شبح الحرب الأهلية حاضراً في النقاش السياسي الفرنسي، فإن ذلك يكشف حجم المخاوف من اتساع الانقسام بين الدولة والمجتمع، ويضع السلطة أمام اختبار يتجاوز

فرض الأمن إلى معالجة جذور الأزمة. ودعا دوفيليان إلى تنظيم منتديات عامة تجمع ممثلي المجتمع المدني لمناقشة الإصلاحات المطلوبة، مطالباً القوى السياسية بالتوافق على أرضية مشتركة تحترم دولة القانون وتحمي استقرار البلاد. وتؤكد هذه الدعوات أن مواجهة الأزمة لا يمكن أن تقتصر على تشديد الإجراءات الأمنية، فيما تبقى أسباب الغضب الاجتماعي قائمة. فإخماد الاحتجاجات لا يعني إخماد الغضب، وفرض الهدوء بالقوة لا يضمن استعادة الثقة، مادامت الفجوة بين السلطة والمجتمع تتسع. وفي المقابل، فإن تحميل طرف سياسي واحد مسؤولية الاضطرابات دون أدلة واضحة قد يعمق الاستقطاب، تماماً كما أن التساهل مع أعمال التخريب يهدد الأمن العام. ولذلك، يتطلب احتواء الأزمة محاسبة المسؤولين عن العنف، واحترام حق الاحتجاج السلمي، ومعالجة الأزمات الاجتماعية التي تغذي الاحتقان.

هل تنجح فرنسا في احتواء الأزمة؟

تقف فرنسا أمام منعطف حساس، إذ لا يقتصر التحدي على إعادة الهلولة إلى الشوارع، بل يمتد إلى منع الانقسامات من التحول إلى أزمة أعمق تهدد السلم الأهلي. فتحذير دوفيليان من الحرب الأهلية لا يعني حتمية وقوعها، لكنه يسلط الضوء على مخاطر تجاهل الاحتقان المتصاعد. وأمam ماكرون، لا يكفي تشديد الإجراءات الأمنية لإثبات قدرة الدولة على حماية الجمهورية؛ فالاستقرار الحقيقي يبدأ بمعالجة أسباب الغضب واستعادة ثقة المواطنين. وحين تتسع الهوة بين السلطة والشارع، تصبح القبضة الأمنية وحدها عاجزة عن ضمان مستقبل آمن. فهل ينجح ماكرون في احتواء الأزمة قبل تفاقمها، أم تبقى فرنسا أسيرة احتجاجات متجددة وانقسامات تهدد استقرارها؟

صنعاء تنفذ ٤ عمليات في العمق السعودي وتحذر الرياض من استهداف القبائل اليمنية

أعلنت القوات المسلحة اليمنية تنفيذ أربع عمليات عسكرية بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، استهدفت مواقع عسكرية واقتصادية داخل السعودية، رداً على التصعيد المستمر ضد اليمن، مؤكدةً مواصلة عملياتها حتى وقف الهجمات وإنهاء الحصار. وقال المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، إن العمليات استهدفت مبنى وزارة الدفاع في الرياض، ومطار الملك فهد الدولي في الدمام، ومنشأة تابعة لشركة أرامكو في ينبع، إضافة إلى مطار أبها الدولي، مشيراً إلى تحقيق إصابات مباشرة. وتأتي هذه العمليات في ظل تصعيد سعودي ضد اليمن استمر ١٠٠ يوم، وشهد أكثر من ٢٩٠٠ غارة جوية وصاروخية، أسفرت، وفق تصريحات العميد سريع، عن سقوط ٥٦٢ شهيداً وجريحاً، معظمهم من النساء والأطفال. وفي تطور مواز، حذّرت القوات المسلحة اليمنية الرياض من استهداف التجمعات القبلية اليمنية، مؤكدةً أن تنفيذ هذه التهديدات سيواجه برداً واسع، ومتوعدةً باللجوء إلى خيارات عسكرية إضافية. وعلى جبهة نزع، منحت السلطات المحلية المقاتلين الموالين للسعودية مهلة ٧٢ ساعة لتسليم أنفسهم، مع استمرار العفو العام للراغبين في وقف القتال، في خطوة تهدف، وفقاً لصنعاء، إلى فتح المجال أمام إنهاء المواجهات. وحملت القوات المسلحة اليمنية الرياض مسؤولية تداعيات استمرار التصعيد.



لم تعد اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة مجرد حوادث متفرقة، بل باتت تشكل تهديداً متصاعداً لحياة الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم، في ظل استمرار الاعتداءات الجسدية والتخريب وحرمان السكان من الخدمات الأساسية، وسط مخاوف من تهجير مزيد من العائلات الفلسطينية. في بلدة بيتا جنوب نابلس، يتواصل قطع الكهرباء عن منزل المحامي منتصر حمایل لليوم الثالث على التوالي، ما يحرم عائلته المكونة من ستة أفراد من خدمة أساسية. ووفق الناشط محمد حمایل، تتعرض العائلة لاعتداءات متكررة وتقييد حركتها، كما اضطرت زوجة

صاحب المنزل إلى وضع مولودها داخل سيارة إسعاف قبل نحو شهر، بعدما أعيق وصولها إلى المستشفى.

وفي الأغوار الشمالية، أجبرت ٢٠ عائلة من تجمع الرأس الأحمر البدوي على الرحيل، فيما تواجه ٢٧ عائلة أخرى تهديدات بالمغادرة، بالتزامن مع منع إدخال المياه والأعلاف، ما يزيد معاناة السكان ويهدد مصادر رزقهم. كما أضرمت مستوطنون النار في الدوار الترحيبي عند مدخل قرية برق شرق رام الله، متسببين بأضرار كبيرة.

وتتزامن هذه الاعتداءات مع موسم قطف الزيتون، الذي يمثل مصدراً أساسياً للدخل ورمزاً «للازتياب بالأرض لألاف العائلات